

دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي (انموذج مقترح)

محفوظ هنداوي^{1*}، رمضان خماخم²

¹ جامعة حسبية بن بوعلبي بالشلف (الجزائر)، handaoui.mahfoud@gmail.com

² جامعة صفاقس (تونس)، romdhane.khemakhem@ihecs.usf.tn

* محفوظ هنداوي

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/05/28

تاريخ الاستلام: 2022/04/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية المقاولاتية والمبادرات الابتكارية في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال التركيز على البعد الاجتماعي، أين يتم توضيح كيفية استغلال المقاولاتية كألية في عملية الارتقاء بالمجتمع من أجل حياة أرقى في المستقبل. تم اتباع المنهج الوصفي في تحديد المفاهيم، والمنهج التحليلي في عملية تصميم واعداد نموذج مفاهيمي لتفسير الظاهرة. توصلت الدراسة الى ان المقاولاتية تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي، محققة بذلك الرفاه والعدالة الاجتماعية. الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي تصنيف (JEL): L26, Q01, B55, Z13.

The role of entrepreneurship in achieving sustainable development through the social dimension (a proposed model)

Mahfoud Handaoui^{1*}, Romdhane Khemakhem²

¹ Hassiba Benbouali University of Chlef (Algeria), handaoui.mahfoud@gmail.com

² Sfax University (Tunisia), romdhane.khemakhem@ihecs.usf.tn

* Mahfoud handaoui

Received: 15/04/2022

Accepted: 28/05/20220

Published: 00/00/0000

Abstract:

This study aims to highlight the importance of entrepreneurship and innovative initiatives in advancing the wheel of sustainable development by focusing on the social dimension. The descriptive approach was followed in defining concepts, and the analytical approach in the process of designing and preparing a conceptual model to explain the phenomenon. The study concluded that entrepreneurship effectively contributes to achieving sustainable development through the social dimension, thus achieving prosperity and social justice.

Keywords: Entrepreneurship, Sustainable development, Social dimension

JEL classification: L26, Q01, B55, Z13

1. مقدمة

يسعى الفكر التنموي الحديث إلى إيجاد السبيل الأمثل لإشباع حاجات ورغبات المجتمعات دون هدر حق الأجيال القادمة في تحقيق ذلك من خلال إرساء معالم التنمية المستدامة باعتبارها منظومة تقوم على المحصلة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة؛ وتجسيدها يستلزم اعتماد سياسات وبرامج تنموية وإستراتيجيات جديدة بذلك. والأمر الأساسي من التنمية المستدامة هي الحفاظ على البيئة وعدم الاسراف أو الإيذاء مثل: التلوث البيئي أو إستنزاف الموارد النادرة، ومن الأمور والمجالات التي تعمل عليها التنمية المستدامة: النمو الاقتصادي، التنمية الاجتماعية، الحفاظ على البيئة والموارد الاقتصادية.

وهنا يأتي دور ريادة الأعمال التي تعتبر أداة رئيسية للتنمية المستدامة، وتطوير ريادة الأعمال له دور كبير في تحقيق وتنشيط التنمية المستدامة، وهنا يكون الامر إجباري على رواد الأعمال بتحقيق نمو مستدام، وتأمين مستقبل لريادة الأعمال بما يحافظ على البيئة في المشاريع الريادية. ومن أهم الأمور التي يجب العمل عليها لتحقيق الاستدامة هي امتلاك وسائل المعرفة بصورة مبرمجة والتي تعمل على الاستثمار بكفاءة وفعالية عالية، مما يؤدي لتطور اقتصادي في المرحلة التنموية الراهنة التي نعيشها في وقتنا الحاضر.

فالمقاولاتية تعتبر احدى الخيارات الاقتصادية القوية التي اتبعتها الكثير من الدول كمحل لتتويع اقتصادها حتى تضمن استدامة تفي باحتياجات الأجيال القادمة على مستوى البعد الاقتصادي والبيئي ولا سيما البعد الاجتماعي، من خلال القضاء على البطالة وتوفير مناصب شغل أكبر، حتى يتمكن الفرد من ضمان دخل يسمح له بالعيش الكريم في مجتمعه، مساهما بذلك في التنمية الاقتصادية. ومن ثم حاولنا تصميم نموذج مفاهيمي لتفسير الظاهرة، وعليه قمنا بطرح التساؤل الرئيس لهذه الدراسة كالتالي:

كيف تساهم المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي؟

للإجابة على هذا التساؤل تم اتباع الخطة التالية:

- ماهية التنمية المستدامة.

- المقاولاتية في ظل التنمية المستدامة

- مؤشرات المقاولاتية المستدامة (البعد الاجتماعي)

- تصميم نموذج مفاهيمي

كما سيتم ابراز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة من وجهات نظر مختلفة وبيئات مختلفة، ليكامل هذا البحث في الأخير بخاتمة تتضمن مختلف النتائج ومناقشتها.

2. الدراسات السابقة:

- فيما يلي أبرز الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من وجهات نظر مختلفة وبيئات مختلفة.

أظهرت أبحاث (Tilley, Parrish, & development, 2006) أن ريادة الأعمال على أنها أداة فعالة محتملة في تحويل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، الخاصة والعامة، نحو التوجه الذي يساهم في التنمية المستدامة. على الرغم من أن التكامل أساسي لمفهوم التنمية المستدامة، إلا أنه أثبت أنه يمثل تحديًا على المستويين النظري والتطبيقي. حيث استخدمت هذه الدراسة نموذجًا للتكامل الاجتماعي ونموذج "الركائز الثلاث" الشامل للتنمية المستدامة لتأطير فحص نظري للتحديات التي تواجه التكامل بالنسبة لرجل الأعمال المستدام. أين أوصى الباحثين بتقديم مقترحات بحثية لدعم السياسات التي تسهل التكامل بشكل فعال.

تقترح دراسة (Criado-Gomis, Cervera-Taulet, & Iniesta-Bonillo, 2017) أن التوجه المستدام لريادة الأعمال كهيكل متعدد الأبعاد يوفر للباحثين إمكانية الاختبار التجريبي لمقترحاتهم النظرية في مجال ريادة الأعمال المستدامة. حيث اقترح الباحثين تكاملاً للنظريات المختلفة. وفقاً لعرض القدرات الديناميكية، يتم التعامل مع مُحسنات محرّكات البحث وفقاً لنموذج تنظيمي للتوجهات الاستراتيجية المحددة بواسطة الثقافة التنافسية ووجهات النظر المتعددة. علاوة على ذلك، يتم تصور طبيعة تحسين محرّكات البحث على مستوى ريادة الأعمال القائمة على الشركة وتستند إلى استدامة متكاملة ثلاثية المحصلة النهائية. تم اقتراح العديد من خطوط البحث، وكلها تستند إلى نماذج علائقية مع تحسين محرّكات البحث كمفهوم رئيسي.

حظي دور الحكومات الإقليمية في تعزيز فرص ريادة الأعمال باهتمام متزايد من الأكاديميين والممارسين. بالاعتماد على الأبحاث حول النظام البيئي لريادة الأعمال (EE)، قدمت دراسة (Wei, 2022, p. 14) وصفاً أكثر تحليلاً وشمولية للدور الداعم للحكومات الإقليمية في البيئات المؤسسية المتخلفة وتفاعلها مع العناصر الرئيسية الأخرى في كفاءات الطاقة الإقليمية. أقرّح أنه في البيئات المؤسسية المتخلفة، ترتبط الحكومة الإقليمية القادرة على أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في تقديم الخدمات العامة والاجتماعية بشكل إيجابي بنمو فرص ريادة الأعمال. يصبح هذا التأثير أقوى في المناطق ذات الاقتصادات القائمة على السوق، ومؤسسات التعليم العالي، وثقافة ريادة الأعمال، وريادة الأعمال الاجتماعية. وفرت النتائج التجريبية المستندة إلى بيانات ريادة الأعمال على مستوى المقاطعات في الصين بين عامي 1993 و2013 دعماً قوياً للفرضيات.

مما سبق، تشير الدراسات السابقة إلى الأهمية البالغة لدور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، أين تم التركيز على الجانب النظري والتحديات التي تواجه رجل الأعمال المستدام، بالإضافة إلى دعم الحكومات للخدمة الاجتماعية خاصة في ظل اقتصاد السوق.

3. التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها ومؤشراتها)

1.3 مفهوم التنمية المستدامة:

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماماً كبيراً بعد ظهور التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة من طرف لجنة برودتلاند Brudtland على أنها: "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم". وقد اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية (Gélinier & Autres, 2005, p. 11) على تعريف التنمية المستدامة بأنها: "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتتسأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة." (سليمان, 2009, p. 72).

وقد اختلفت تعاريف التنمية المستدامة باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها:

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد. أما من الناحية الاجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. وبخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية. وأما على

الصعيد التكنولوجي فتعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة. (الغني، 2012، p. 154)

مما سبق، التنمية المستدامة هي التي تمكن من إشباع حاجيات الأجيال الحالية وتحقيق رفاهيتهم (بما في ذلك الفقراء منهم) دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجياتهم، آخذة بعين الاعتبار تحديات الحفاظ على الأنظمة البيئية ومحدودية الموارد الطبيعية القابلة للتجدد. بالإضافة إلى الاهتمام بالعديد من الحقول المعرفية، كالتنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلف.

2.3. أبعاد التنمية المستدامة:

يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس الرامية إلى تحقيق أهدافها، وتتكون هذه الأسس من مجموعة من العناصر الرئيسية تمس الجانب الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و حماية البيئة و استعمال التكنولوجيا، وهي عناصر متداخلة في بعضها البعض مكملة الواحدة للأخرى، ويمكن تلخيصها في ما يلي: (غنيم & نزل، 2007، p. 98)

1.2.3. البعد الاقتصادي:

ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وكفاءة، فالأمر يستلزم تعديل أنماط الإنتاج ثم الاستثمار وهياكل إنتاجهما من ناحية وتعديل الاستهلاك من ناحية ثانية.

2.2.3. البعد البيئي (الإيكولوجي):

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق عدد من الأهداف البيئية، من بينها الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد.

3.2.3. البعد التقني:

في السنوات الأخيرة لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث عززت من أنشطة البحث والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الخاصة، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وحفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

4.2.3. البعد الاجتماعي:

إن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، بالإضافة إلى عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة. وهناك نوعان من الإنصاف هنا، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، التي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، وتهدف التنمية إلى تقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية.

3.3. التنمية المستدامة عند علماء الاجتماع (البعد الاجتماعي):

لقد ظهرت آراء مختلفة منذ زمن بعيد متعلقة بالتنمية المستدامة تنسب لعلماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع. أين ميز علماء الاقتصاد التقليديين التنمية المستدامة عن النمو والتنمية الاقتصادية. وأكد علماء الاجتماع على طلبات البيئة التي تحددها الثقافة، وركزوا على استدامة النظم الثقافية والبشرية بما فيها قبول نظريات البيئة، إلا أن ذلك لا يلغي مكانة العناصر الاجتماعية في التنمية المستدامة التي تلعب دوراً لا يقل أهمية عن العناصر الأخرى، بل إن عدم إدراك الدور الحاسم

للعوامل الاجتماعية كان في الواقع سبباً في فشل الكثير من البرامج التي حاولت تحفيز التنمية المستدامة. لذلك فإن علماء الاجتماع ينظرون للاستدامة من خلال درجة فعالية المؤسسات الاجتماعية التي تعتبر مورد استراتيجي للتنمية، فإنشائها يعتبر بمثابة رأس مال اجتماعي جديد، من شأنه أن يلعب دوراً حاسماً في وضع الحلول القابلة للتطبيق، من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع، وتحسين نوعية الحياة، وتحقيق التفاعل الأمثل بين أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ونزاهة، بالإضافة إلى استدامة المؤسسات في ظل التنوع الثقافي. وعليه فإن عملية التنمية المستدامة تركز أساساً على التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، ليشكل الإنسان بذلك محور التنمية المستدامة، والعنصر الأساسي الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة، كما يعتبر أيضاً هو العنصر الأساسي في تحقيق العدالة والمساواة. وهناك نوعان من الإنصاف، أولاً، إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها بعين الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، ثانياً، هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية. فالتنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي تهدف إلى القضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغالباً ما توجد الأنظمة السياسية. إذ يكون النظام مستديماً اجتماعياً في حال تحقق العدالة الاجتماعية في لتوزيع الموارد وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وتوفير فرص العمل. (ورد، 2003، pp. 96-99)

4.3 مؤشرات التنمية المستدامة:

مع اتضاح رؤية المفهوم ومجاله، برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة تمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية. وفي هذا السياق لدينا 6 حزم من المؤشرات، يمكن إيجازها فيما يلي: (ناصر، 2010 (pp. 45-55)،

1.4.3 المؤشرات المؤسسية:

تعني إلى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهيكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها، بجانب دور المنظمات غير الحكومية، وإلى أي مدى متاح لتلك المؤسسات أن يكون لها دور في تنمية مجتمعاتها، ومدى مشاركة القطاع الخاص ممثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط.

2.4.3 مؤشرات اقتصادية:

تتمثل المؤشرات الاقتصادية في:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة، والأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

ب- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بأنه الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل، وينقسم رأس المال الثابت إلى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي، الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم.

ت- نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية للمؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

ث- جموع المساعدة الإنمائية الرسمية "ن ق ج": وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقاس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، واستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

ج- "الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي": يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

3.4.3. المؤشرات الاجتماعية:

تتمثل في المؤشرات التالية:

أ- معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

ب- معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، وأهميته في التنمية المستدامة تكوّن من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

ت- معدل الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

ث- معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالى: وهم عدد الملحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

ج- نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

ح- حماية صحة الإنسان وتعزيزها: أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان.

4.4.3. المؤشرات البيئية "الإيكولوجية":

تتمثل في المؤشرات التالية:

أ- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة توفر الغذاء وفرص العمل، وتعد المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة وأنها تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

ب- التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أما العكس فيشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

ت- التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

5.4.3. المؤشرات البشرية:

ارتبطت التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدام نظراً لأهميتها، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل، بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، حيث أنه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

6.4.3. مكافحة الفساد:

تعمل التنمية المستدامة على مكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة الحكومية، من خلال توفير المزيد من فرص العمل للفئات المهمشة، وضمان تحقيق السلام الاجتماعي، وتعزيز قواعد الحوكمة والإفصاح للشركات، وتوفير قطاع واسع من المنتجات الاستثمارية. بالإضافة إلى أنها تساوي بين الجنسين، وتساوي بين الجميع بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فضلاً عن توفير الأموال الضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة المستضعفين منهم.

4. المقاولاتية في ظل التنمية المستدامة:

موضوع المقاولاتية والتنمية المستدامة واحدا من المجالات الأكثر إثارة والأسرع نمواً. ففي عام 2004، أنشأت 23 مدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية ومراكز للبحث والدراسة في موضوع المقاولاتية المرتكز على التنمية المستدامة وخصوصاً الجانب الاجتماعي منها، ومنذ ذلك الحين كان هناك انفجار في عدد دورات التكوين في المقاولاتية مقارنة بالتنمية المستدامة سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارج حدودها. إضافة إلى ذلك، ظهور التخصصات الرئيسية أو الثانوية الخاصة بهذا المجال في كليات وأكاديميات الإدارة، التعليم والتربية التي تعالج قضايا الاستدامة. وأن هذه المبادرات والحقول المتنوعة التي تعالج موضوع المقاولاتية مقارنة بالتنمية المستدامة، تقدم خيارات استراتيجية وفريدة للمشاريع المقاولاتية صغيرة الحجم تعمل على ضمان نجاحها. باعتبار أن كل من المجتمع وهذه المشاريع المقاولاتية تمثل وجهين لعملة واحدة، والتي ينبغي لها العمل معاً من أجل تحقيق الاستدامة على المدى الطويل (Nadim & Lussier, 2012, pp. 5-6).

من خلال الدراسات السابقة يمكن القول أن عدد البحوث التي تناولت موضوع المقاولاتية مقارنة بالاستدامة استمر في الارتفاع، وأن تحليل هذا العدد يشير إلى أن مجلات المقاولاتية أظهرت اهتماماً خاصاً بالمقاولاتية و التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة مثل مجلة *Journal of Business Venturing* ومجلة *Entrepreneurship, Theory & Practice* ومع ذلك، فإن هذا الاهتمام يقابله حقيقة أن عدد مجلات المقاولاتية التي تعالج موضوع الاستدامة قليل في الوقت الحاضر، وأن كلا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة في عدد المقالات المنشورة حول الموضوع تليها عدة بلدان تتشظ وبعده لغات بشكل استثنائي أبرزها هولندا، ألمانيا، سويسرا وبلجيكا.

1.4. المقاولاتية المستدامة:

ظل الاتفاق حول تحديد معنى لمصطلح المقاولاتية المستدامة مفقود إلى حد ما، وعليه سعياً لتحديد مفهوم مشترك للمقاولاتية المستدامة بين الباحثين، أين يمكن تعريفه على أنه " الفحص العلمي لكيف يمكن للفرص المختارة، المطورة والمستغلة أن تتجسد في المستقبل في شكل سلع أو خدمات تحقق من خلالها مكاسب اقتصادية، اجتماعية وبيئية". (Kyrö, 2015)

أين يجمع مصطلح المقاولاتية المستدامة بين مفهومي الاستدامة والمقاولاتية، ليمثل المصطلح جسراً بينهما. ويتميز ببعض من الجوانب الأساسية من الأنشطة المقاولاتية إلا أنه أقل ميلاً نحو التركيز على نظم التسيير أو الإجراءات الفنية، بل يركز أكثر على نوعية المبادرة والمهارات الشخصية المقاولاتية أو الفريق المقاولاتي لضمان تحقيق النجاح في السوق المختارة من خلال الابتكارات البيئية والاجتماعية. تتفق المقاولاتية المستدامة مع مقاولات الأعمال الناشئة والمعتمدة تماماً على الابتكار لتجسيد منتجات وخدمات مفيدة من الناحية البيئية والاجتماعية وهو ما ينطبق نوعاً ما مع مفهوم المقاولاتية ذاتها. (Hamschmist & al, 2008, p. 32)

كما عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBSCD 2005) المقاولاتية المستدامة على أنها "الالتزام المستمر لعالم الأعمال بالتصرف بطريقة خلاقة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة، عائلاتهم، المجتمع المحلي، العالم وكذا الأجيال القادمة". وعرفت أيضا (Schaltegger & Wagner, 2011) المقاولاتية المستدامة كذلك على أنها "الابتكار، السوق الموجهة والشخصية المقاولاتية المنقادة نحو خلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى اختراق الأسواق أو القطاع المقاولاتي المنتفع بيئيا واجتماعيا" (Stellingwerf, 2012, p. 32). انطلاقا مما سبق يمكن القول أن المقاولاتية المستدامة تسعى وبوضوح إلى غرس الغايات البيئية والاجتماعية في مؤسسة واحدة، وأن هذه الغاية ومدى التزام منظمات الأعمال بها يفوق ما يتم مناقشته عادة كمسؤولية اجتماعية للشركات أو الكفاءة الإيكولوجية.

2.4. المقاول المستدام:

يعمل المقاول البيئي على الجمع بين الابتكارات في منظمات الأعمال والتكنولوجيات المتاحة للتصدي للتحديات الفيزيائية الحيوية في التنمية المستدامة، في حين يعمل المقاول الاجتماعي على الجمع بين الابتكارات في منظمات البشر والتقنيات التي تضمن تحسين نوعية الحياة البشرية. (Schaper, 2010, p. 8) مقابل ذلك تتطلب التنمية المستدامة، في نظام السوق، الابتكار المستدام والمقاولين القادرين على تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية من خلال ابتكاراتهم التي تنتشر بنجاح في السوق وسط المستهلكين السائدين. لا يساهم الابتكار في السوق في التنمية المستدامة على وجه الصدفة، إنما يتم التخطيط له، التنفيذ والترويج من قبل قادة المبادرة المقاولاتية مع ضمان التقدم البيئي والاجتماعي في أعمالهم الأساسية، ومن القادة المبادرين من يطلق عليهم ب "المقاول المستدام"، الذي يعمل على توليد المنتجات والخدمات الجديدة المبتكرة، كذا التقنيات والأساليب التنظيمية التي تقلل الآثار السلبية على البيئة، النظم الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، وهو ما أشار إليه جوزيف شومبيتر سنة 1934 عند تطرقه لفكرة التدمير الخلاق، أين يعمل المقاول المستدام على تدمير أساليب الإنتاج التقليدية غير المستدامة، المنتجات، هياكل السوق وأنماط الاستهلاك، واستبدالها بمنتجات وخدمات مبتكرة تخدم البيئة والمجتمع، هذا أنها تخلق ديناميكية سوق تعمل على تحقيق التقدم المستدام. (Hamschmist & al, 2008) يمكن اعتبار النقاط الآتية ذكرها مبادئ توجيهية يمكن للمقاول من خلالها اكتساب صفة الاستدامة، وتتمثل في:

(Rey, 2011, pp. 18-21)

- يجب أن تكون الانطلاقة الأولى للمقاول المستدام في مبادرته مبنية على مبدأ الحد من الأضرار البيئية، احترام حقوق الإنسان وتحقيق الرفاه والظروف الاجتماعية الملائمة لموظفيه وعماله.
- أن يكون تبني المبادرة المقاولاتية المستدامة بموجب قرار شخصي خاص بالمقاول، وليس فقط كرد فعل على الضغوط الخارجية كالمنافسة مثلا.
- ينبغي أن تكون الأهداف المقاولاتية المستدامة محددة بوضوح، وأن تعكس مبادئ مقاوله الأعمال وأنشطتها وترتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات المستهلك، ومع نمو السوق يتم تبني هذه التدابير كمييار معتمد على المدى الطويل.
- يجب أن تكون على العلاقة بين الاستدامة، الأنشطة المقاولاتية وعملية الإنتاج، ملموسة وواضحة للعيان؛
- لا ينبغي أن يكون المستهلك ضحية ارتفاع الأسعار نتيجة للممارسات المستدامة لتحقيق مساعي المنظمة في مجال المقاولاتية المستدامة.
- يجب على المقاول المستدام التأكد من أن الممارسات المستدامة تم تأييدها من قبل جميع مستويات الهيكل التنظيمي للمنظمة، وهذا لضمان الحفاظ على الممارسات المستدامة من أعلى المراتب إلى أبسط المهام.

3.4. أبعاد المقاولاتية المستدامة:

من الضروري للمقاول المستدام معرفة ما يجب فعله والالتزام به ليستمر ويتطور، لاسيما البعد الاجتماعي الذي يعتبر اللبنة الأساسية في بناء أي إقتصاد قوي يتمتع مجتمعه بالمبادرة والإبتكار.

1.3.4. المقاولاتية المستدامة والمفهوم ثلاثي المعايير:

تم صياغة المفهوم ثلاثي المعايير (TBL) Triple Bottom Line من قبل سنة 1994 بهدف البحث عن لغة جديدة للتعبير عن مدى تجسيد القيم المستدامة في ممارسات الأعمال، كذلك تم تطوير هذا المفهوم إلى "تشكيلة ال : 3P الأفراد People، الكوكب Planet والربح Profit"، لتمثل الركائز الأساسية لتعزيز روح المبادرة المستدامة ويمكن شرحها كالآتي (Rey, 2011, pp. 19,20) :

أ- الأفراد : **People** - الممثلين للجوانب الاجتماعية والأخلاقية لمنظمة الأعمال وكيف يتم التعامل معها وتحديد أولوياتها، مثل تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان وتطبيقها.

ب- الكوكب : **Planet** - والذي يشير إلى تأثير أنشطة منظمة الأعمال على المعروض من الموارد الطبيعية وآثارها على البيئة والحلول اللازمة لمعالجة المشاكل التي تواجهها والحفاظ عليها، وعليه فمن المهم للغاية خلق التكامل السليم بين هدف حماية البيئية وتعظيم الأرباح لضمان النجاح واستمرار المشروع المقاولاتي.

ت- الربح : **Profit** - يعكس ما ينبغي أن يكون عليه المشروع المقاولاتي المثالي في الطبيعة، والذي يرتبط مباشرة بجدوى المشروع وبالتالي يعتبر "الربح" معيار أساسي لتحديد ما إذا كانت المشاريع المقاولاتية المستدامة قابلة للحياة. وبالنظر إلى مفهوم المقاولاتية المستدامة، وضع الباحثون المهتمون بهذا الموضوع نموذجا يستند على الثالوث الاجتماعي، البيئي والاقتصادي لدراسة ما إذا كان المقاول المستدام قادر على أن يتعهد مشروع قابل للحياة اقتصاديا مع الإبقاء على القيم البيئية والاجتماعية. وانتهى الباحثون إلى أن تحقيق التوازن بين الجوانب الثلاثة الاجتماعية، البيئية والاقتصادية يعتبر التحدي الرئيسي لمعظم المقاولين المستدامين لضمان استمرار حياة مشاريعهم المقاولاتية المستدامة. (Madjid & Koe, 2012, p. 301)

2.3.4. البعد الاجتماعي:

تعتبر المقاولاتية المستدامة أقرب في مفهومها إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير البيئة، والذي يحدد مساهمات المقاول وواجباته تجاه محيطه الاجتماعي والبيئي على حد سواء. بالإضافة إلى أن اعتبار المقاول مقاولا مستداما يعود إلى مساهمة هذا الأخير في إنتاج "التماسك الاجتماعي"، الذي يشير إلى الربط بين إرضاء الفرد نفسه وتلبية حاجات المجتمع. مقابل ذلك، فالمقاولاتية المستدامة تهتم

بالجانب الاجتماعي الذي لا يأخذ جل تركيزها، حيث أن تركيزها يتساوى بين الجوانب الأربعة الاقتصادية،

الاجتماعية، البيئية والثقافية. (Madjid & Koe, 2012, p. 304)

3.3.4. البعد الاقتصادي:

على الرغم من أن الربح لا يجب أن يكون الهدف الوحيد للمقاول المستدام، إلا أن استمرارية حياة منظمة الأعمال اقتصاديا يبقى تحديا رئيسيا، وعليه ف"المكاسب الاقتصادية" واحدة من الجوانب التي يجب العمل على تطويرها في مجال المقاولاتية المستدامة. علاوة على ذلك، يجب على المقاول المستدام العمل على خلق القيم التي تحقق الازدهار الاقتصادي، جنبا إلى جنب مع العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. بعبارة أخرى، يجب إيلاء البعد الاقتصادي وزن متساو بالمقارنة مع

الأبعاد الأخرى، الاجتماعية، البيئية والثقافية. (Madjid & Koe, 2012, p. 303)

4.3.4. البعد البيئي:

اكتسبت مواضيع المحافظة على البيئة المزيد من اهتمام منظمات الأعمال، من خلال السعي إلى جعل العالم مكانا أفضل للعيش والحفاظ على الطبيعة للأجيال المستقبلية. علاوة على ذلك، لا تركز المقاولاتية المستدامة فقط على تحقيق "التطور المستدام" أو "الحفاظ على الطبيعة"، وإنما تركز على جوانب أخرى أيضا، وأن "حماية البيئة" تعتبر واحدة من ما ينتجه المقاول المستدام من قيم (Madjid & Koe, 2012, pp. 304,305).

5.3.4. البعد الثقافي:

هناك عدد ليس بالكثير من الباحثين أشار إلى ضرورة إضافة مجال جديد إلى الإطار المحدد للمقاولاتية المستدامة المتمثل في السياق الثقافي، على اعتبار أن الثقافة ركيزة رابعة للتطور المستدام الذي يهدف إلى تحقيق الانسجام بين التنوع الثقافي، المساواة الاجتماعية، المسؤولية البيئية والجدوى الاقتصادية. إلا أن المقاول الثقافي لا ينبغي اعتباره مقاولا مستداما ذلك أنه أساسا من قطاع الفن والصناعات الفنية التي يمكن ألا تهدف إلى تحقيق الأرباح أو ليست موجهة مقاولاتيا (Madjid & Koe, 2012, pp. 305,306).

5. مؤشرات المقاولاتية المستدامة:

يستخدم مصطلح "المقاولاتية المسؤولة أو المستدامة" للإشارة إلى عملية التحسين المستدام الذي من خلاله تعمل منظمات الأعمال، وبشكل طوعي وممنهج، على دمج الاعتبارات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في إدارتها في إطار تعزيز التنمية المستدامة، وما يوفره نهج المقاولاتية المسؤولة على المدى البعيد من ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال التي تتبناها.

1.5. المؤشرات الرئيسية للمقاولاتية:

يهدف المرصد العالمي للمقاولاتية GEM- Global Entrepreneurship Monitor، إلى تحليل مستوى المقاولاتية من خلال سلة واسعة تضم عددا معتبرا من الدول. لتمثل سنة 2018 السنة الرابعة والعشرون على التوالي التي يحاول فيها المرصد تعقب معدلات المقاولاتية من خلال المراحل المتعددة للأنشطة المقاولاتية، تقييم خصائصها، دوافع وطموحات المقاولين وتحديد موقف مختلف المجتمعات المشاركة تجاه الأنشطة المقاولاتية. يعمل تقرير 2018 على تغطية النتائج انطلاقا من مسح الفئة الشابة من السكان (Adult Population Survey (APS) لاقتصاديات 48 دولة حول العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 سنة.

إضافة إلى ذلك قدم المرصد العالمي للمقاولاتية GEM تقريرا مفصلا للمؤشرات الرئيسية للمقاولاتية، والتي من خلالها ترتب اقتصاديات الدول المشاركة. (Singer & al, 2015)، أين سنركز في تحليلنا على البعد الاجتماعي فقط أي سنذكر المؤشرات ذات العلاقة مع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فقط. في ما يلي بعض مؤشرات الأنشطة المقاولاتية (2019, "Global Report 2018/2019"):

أ- الأنشطة المقاولاتية للموظف : Entrepreneurial Employee Activity – EEA

معدل اشتراك الموظفين في الأنشطة المقاولاتية، كالمشاركة في إطلاق أو تطوير منتجات أو خدمات جديدة، إنشاء وحدة أعمال جديدة أو منشأة جديدة أو تابعة للمنشأة الأم.

ب- الأنشطة المقاولاتية الاجتماعية Social Entrepreneurial Activity (SEA)

نسبة الأفراد الذين أساس مبادرتهم في أنشطة مقاولاتية، في مراحلها المبكرة، هو هدف اجتماعي.

• القيم والمفاهيم الاجتماعية:

-المقاولاتية كخيار مهني جيد: النسبة المئوية التي تمثل الأفراد الذين يعتقدون أن المقاولاتية هي اختيار مهني جيد.

-المكانة المرموقة التي يحظى بها المقاولون الناجحون: النسبة المئوية التي تمثل الأفراد الذين يعتقدون أن صاحب

المشروع المقاولاتي يحظى بمكانة مرموقة بسبب نجاحه في ميدان المقاولاتية.

- اهتمام وسائل الإعلام بالمقاولاتية: النسبة المئوية التي تمثل الأفراد الذين يعتقدون أن هناك اهتمام إيجابي لوسائل الإعلام تجاه المقاولاتية في بلدكم.

• مدى إدراك وجودة النظام الإيكولوجي للمقاولاتية:

وذلك من خلال: تمويل المقاولاتية، السياسات الحكومية، الدعم والأهمية، الضرائب والبيروقراطية، البرامج المقاولاتية الحكومية، المقاولاتية في البرامج التعليمية في سن الدراسة ومرحلة ما بعد الدراسة، البنية التحتية التجارية والقانونية، ديناميكيات السوق الداخلية أعباءها وتنظيمها الداخلي -البنية التحتية المادية، المعايير الثقافية والاجتماعية.

• الصفات الفردية للمقاول المحتمل:

- القدرة على اصطياح الفرص: نسبة الأفراد الذين ينشطون في أي مرحلة من المراحل المقاولاتية والذين يرون أن الفرص الجيدة لبدء عمل مقاولاتي هي في المنطقة التي يعيشون فيها.
- القدرات المحتملة: نسبة الأفراد الذين ينشطون في أي مرحلة من مراحل النشاط المقاولاتي ويؤمنون أن لديهم المهارات المطلوبة والمعرفة اللازمة للانطلاق في العمل المقاولاتي.
- النوايا المقاولاتية: النسبة المئوية للمقاولين من الباطن التي تنشط في أي مرحلة من المراحل المقاولاتية والذين ينوون البدء في عمل مقاولاتي خاص بهم في غضون ثلاث سنوات.
- معدل الخوف من الفشل: النسبة المئوية للأفراد الذين يشاركون في أي مرحلة من مراحل الأنشطة المقاولاتية والذين يصرحون بخوف من الفشل يمنعهم من إنشاء الأعمال المقاولاتية.

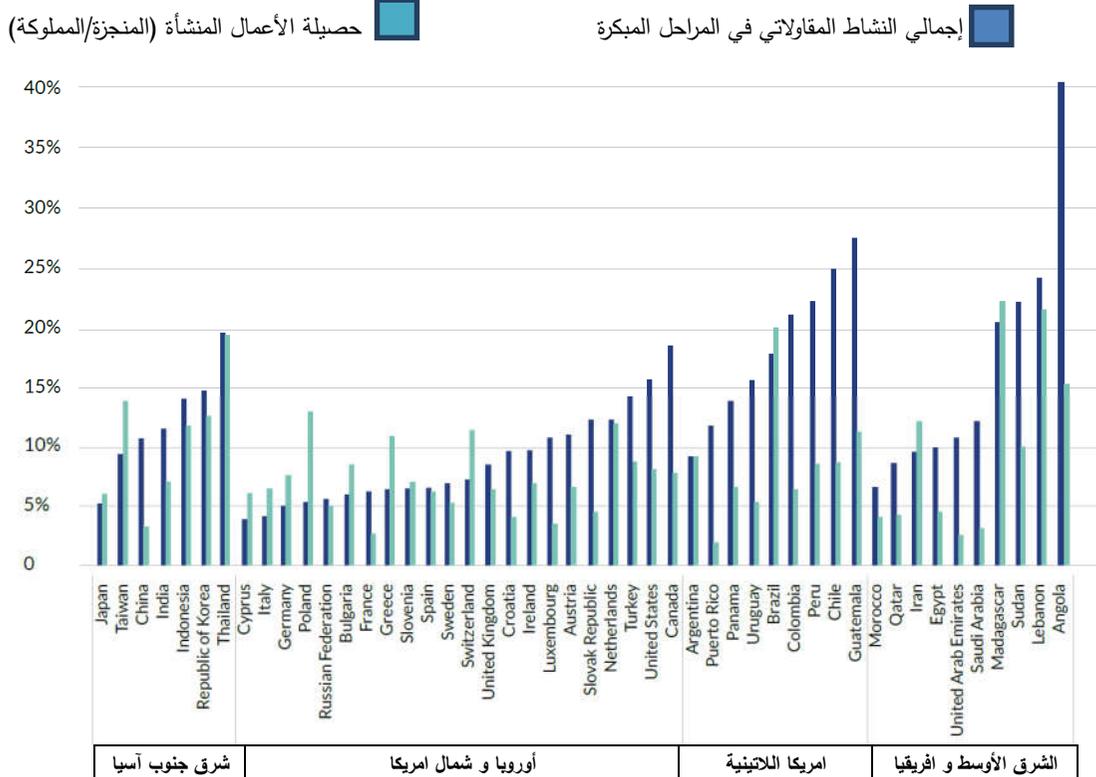
2.5. مؤشر إجمالي النشاط المقاولاتي TEA:

يمثل مؤشر إجمالي النشاط المقاولاتي أو مؤشر (TEA Total Entrepreneurial Activity) ، المؤشر الرئيسي للمرصد العالمي للمقاولاتية GEM والذي يقيس نسبة السكان ما بين السن 18 و 64 سنة، والتي تسعى إلى إطلاق مشاريع مقاولاتية جديدة أو امتلاك أو السيطرة على أعمال مقاولاتية قائمة منذ أقل من 3.5 سنوات، ليتم التعبير عن المؤشر بنسبة مئوية .

يركز الجزء الأول من تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية GEM على مناقشة نتائجه من خلال المسح، ليتم تحليل كل مؤشر حسب مستوى التنمية الاقتصادية، الاقليم الجغرافي وعبر الاقتصاديات منفردة، أما الجزء الثاني يعرض مظاهر المقاولاتية في كل اقتصاد منفردا، إعداد التقارير حول قيم وترتيب المؤشرات الرئيسية ويحتوي الجزء الثالث على جداول البيانات حول مؤشرات تضم جميع الاقتصاديات وترتيبها حسب المناطق الجغرافية ليتشكل في الأخير تقرير عن إجمالي الأنشطة المقاولاتية في مراحلها المبكرة في اقتصاديات المرصد العالمي للمقاولاتي GEM. والذي يمكن تقديم مثال عنه لسنة 2018 والممثل في الشكل رقم (01) التالي :

شكل رقم (01) : إجمالي الأنشطة المقاولاتية في اقتصاديات المرصد العالمي للمقاولاتية GEM ضم 48 دولة من ناحية التنمية

الاقتصادية لسنة 2019 التي تبين نسبة TEA



المصدر: ("Global Report 2018/2019," 2019, p. 38)

العلاقة بين إجمالي النشاط المقاولاتي والأعمال المنشأة يمكن أن يوفر لنا نظرة ثاقبة على مستويات المشاركة عبر مراحل روح المبادرة، وبشكل أكثر تحديدا توازن النشاط المقاولاتي. في حين يشمل إجمالي النشاط المقاولاتي لتلك الشركات التي تكون في مرحلة بدء تشغيل حيث تصل إلى 42 شهر، أما أصحاب الأعمال المنشأة هم الذين يملكون الأعمال لمدة 42 شهرا أو أكثر. من الواضح أن ليس كل جهود بدء التشغيل تنمو لتصبح شركات ناضجة لذلك يجب التأكد من أن هناك استعداد كامل لتنفيذ الأعمال، لضمان وجود فرصة نشاط لأعمال مستدامة.

نلاحظ مجموعة شرق وجنوب آسيا متميزة في إظهار نسبياً مستوى عالٍ من الأعمال المنشأة بالنسبة إلى إجمالي النشاط المقاولاتي كما هو موضح في الشكل رقم (01). في تايلاند، على سبيل المثال، حيث معدلات إجمالي النشاط المقاولاتي هي الأعلى في المنطقة، وهناك عدد متساوي من الناس يمتلكون الأعمال في مرحلة النضج. على الرغم من تقارير اليابان بأقل معدلات إجمالي النشاط المقاولاتي في المنطقة، وعدد أكبر قليلا من الناس في مرحلة النضج لأعمالهم. في الصين، ملكية الأعمال المنشأة أقل من ثلث بدء التشغيل مقارنة بإجمالي النشاط المقاولاتي. وبالمثل في أمريكا اللاتينية تظهر معظم الاقتصادات أعلى من ذلك بكثير مستويات بدء التشغيل من نشاط الأعمال المعمول به. أما في منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية، هناك نمطين مميزين لاقتصادات إجمالي النشاط المقاولاتي، منطقة منخفضة مقابل منطقة أعلى، مع استثناءات بالطبع من ناحية الاقتصادات التي يكون فيها تنظيم المشاريع أمراً نادراً، ولكنه يبقى نضج العمل محتمل. من ناحية أخرى نجد ارتفاع معدلات روح المبادرة في كثير من الحالات يرافقه أقل مستويات العمل المقررة. هذا قد يعكس شكلا

من أشكال الحذر أو الانتقائية في النشاط المقاولاتي، مقابل استعداد أكبر والميل إلى الخروج لنشاط مقاولاتي يتسم بالنضج. كما نلاحظ أن جل الشركات في الشرق الأوسط، معدلات الملكية لأعمالها منخفضة نسبة إلى إجمالي النشاط المقاولاتي. أين نجد مؤشر إجمالي النشاط المقاولاتي عالي للغاية في أنغولا مصحوبا بأنشطة أعمال ناضجة إلى حد ما، مما ينطبق على لبنان بمستوى أقل من أنغولا. هذا هو الوضع العكسي بالنسبة لقطر، مع القليل من إجمالي النشاط المقاولاتي وحتى الأعمال الناضجة. كما في مناطق أخرى، لا يوجد تفسير واضح لمستوى الدخل، حيث قد يفترض أن الظروف في البلدان ذات الدخل المنخفض تقيد جهود رجل الأعمال على المدى الطويل.

6. نموذج تصميمي للمقاولاتية كألية للتنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي:

1.6. القيم المجتمعية حول المقاولاتية:

تشمل معتقدات المجتمع حول المقاولاتية كخيار مهني جيد، وهل رجال الأعمال لديهم مكانة اجتماعية عالية، ثم إلى أي مدى وسائل الإعلام تمثل روح المبادرة بشكل إيجابي في الاقتصاد، وما إذا كان من السهل بدء عمل حر.

2.6. السياق الاجتماعي، الثقافي، السياسي والإقتصادي:

ممثل من خلال الظروف والإطار الوطني الذي يشمل تمويل المشاريع وسياسة الحكومة وبرامج المقاولاتية، تعليم المقاولاتية، البحث والتطوير والبنية التحتية للأعمال والبيئة القانونية والمادية الى جانب ديناميات السوق الداخلية، وتنظيم الدخل، والمعايير الثقافية، والاجتماعية.

3.6. السمات الفردية:

تشمل الخصائص الديموغرافية (الجنس والعمر، وما إلى ذلك)، والتصورات الذاتية (القدرات المتصورة، الفرص المتصورة، الخوف من الفشل) والدوافع لبدء لأي عمل (بمعنى الضرورة مقابل الفرصة).

4.6. النشاط المقاولاتي:

يشمل مراحل متعددة في عالم الأعمال (ناشئة، أعمال جديدة، أعمال قائمة، التوقف)، أما التأثير المحتمل (خلق فرص العمل، الابتكار والتدويل)، ثم نوع النشاط مثل المرحلة المبكرة الكلية للمقاولاتية أو نشاط المقاولاتية الاجتماعي ونشاط المقاولاتية للموظف.

كما هو مبين في الشكل رقم (02)، يشمل السياق الاجتماعي كافة العناصر المرتبطة بالمجتمع وثقافته والنظام الاجتماعي العام السائد فيه، وبمعنى أدق هو البيئة الاجتماعية ذات التأثير على نشاط وممارسات الإدارة ويدخل في هذا الصدد متغيرات البناء الاجتماعي وعناصر الثقافة والنظم الاجتماعية والتركيب الثقافي والتعليمي وحجم السكان وخصائصهم الديموغرافية. ومن هنا ندرك أن البناء الاجتماعي والعلاقات التي تسود بين الأفراد والخصائص التي يتميز بها التنظيم الاجتماعي والثقافي للمجتمع لا بد وأن يكون له أثره على الهيكل التنظيمي وعلاقات المؤسسات ببعضها البعض، بل إن القواعد والتدابير والأسس التي تُدار في ظلها كافة الأشكال التنظيمية من هيئات عامة ومؤسسات ومشروعات أعمال... الخ، تتأثر بخصائص البناء الاجتماعي المميز للمجتمع، بل إن التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها تعتبر وليدة للعلاقات الاجتماعية المختلفة السائدة داخل التنظيم الاجتماعي العام، ولما كانت ثقافة المجتمع بما تحتوية من قيم وعادات وتقاليد واتجاهات ذات تأثير أساسي في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد وبالتالي في سلوكهم فمن الطبيعي أن ندرك أن هناك علاقة محدّدة تربط بين الثقافة والنشاط الإداري التنظيمات القائمة في ظل هذه الثقافة.

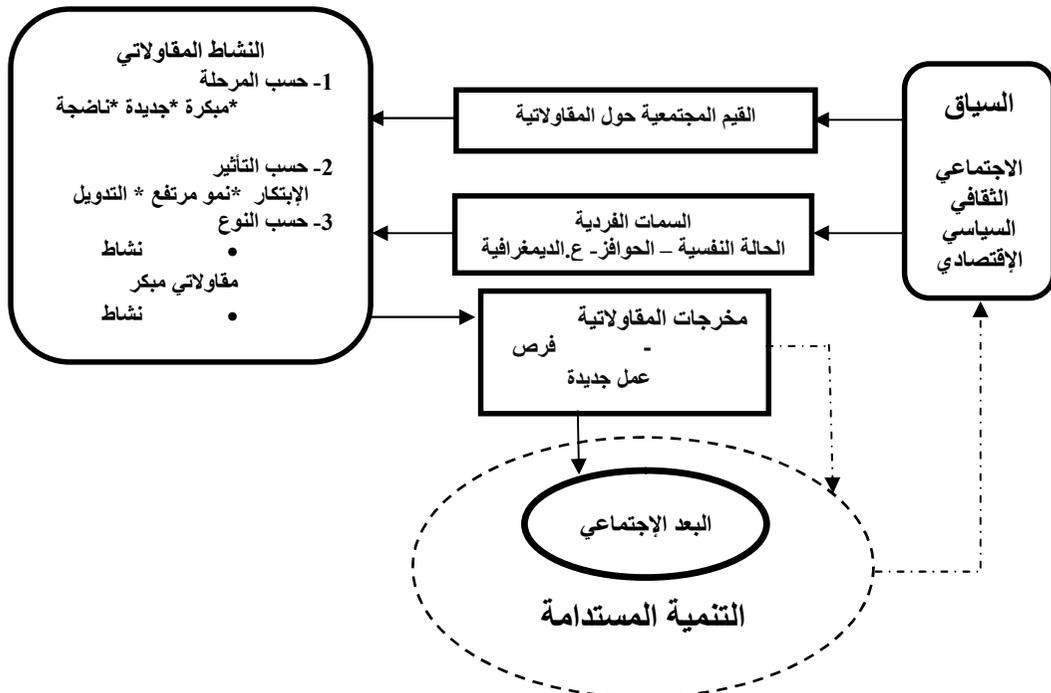
فالبعد الاجتماعي يساهم بالدرجة الأولى في غرس مختلف القيم لدى الفرد ولا سيما القيم الريادية، وذلك منذ المراحل الأولى من نشأته. وبالمقابل إن التأثير الواضح في السلوك الإداري وعلاقته بالسياق الاجتماعي والثقافي عندما نحلّل قيماً ونماذج سلوكية كالاستسلام وانخفاض الطموح والإشباع العاجل، ووجود نظام طبقي جامد أو يسوده الصراع، والتفاوت في توزيع الثروة والقوة بين فئات المجتمع، فمثل هذه الخصائص والسمات التي قد تلاحظ في بعض المجتمعات لا بد وأن

تترك آثارها على التنظيم والإدارة في ذلك المجتمع الذي تسود فيه بعض أو كل هذه السمات، وانتشار المحسوبة وما تحمل من التسلط والقهر.

بالإضافة إلى المساهمة في بناء شخصية الفرد من خلال بعث الاستقرار النفسي وزرع روح الإبداع والابتكار والمخاطرة، حتى يتشبع بالقيم المجتمعية للمقاولاتية، أين تكون الانطلاقة في النشاط المقاولاتي مرورا بالمرحل اللازمة و ذلك حسب بيئة الأعمال و درجة تأثيرها، لنضع الخطوة الأولى في تجسيد مشروعنا الصغير على أرض الواقع، لنكون قد ساهمنا بذلك في خدمة المجتمع سواء حاليا أو مستقبلا عن طريق المساهمة في القضاء على البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة و الرقي بالمجتمع نحو قيم جديدة تجعله يعيش باستقرار و سعادة، إلى جانب الأثر المباشر و غير المباشر لهذه المبادرات المقاولاتية على الجانب الاقتصادي و الثقافي و البيئي و التقني نحو تحسين مستدام للمجتمع.

مما سبق، زيادة الأعمال تعمل على توفير قيمة للأفراد، بحيث أن المجالات التي يمكن المساهمة بها كثيرة، فإن زيادة الأعمال تفتح باب كبير للمساعدة على تحفيز البشر، وتحسين قدراتهم، وحياتهم، وتلعب دورا رئيسيا من خلال التشجيع على الابتكار في المجتمع حيث أن الرياديين هم القوة الدافعة للتغيير الاقتصادي في المجتمع، بالإضافة إلى تنمية الاقتصاد من خلال نمو المشاريع والأنشطة الريادية التي تحتاج المزيد من الموارد المالية والبشرية مع الوقت، ثم تحسين حياة الفرد كنتيجة للابتكار عن طريق محاولة توفير دخل دائم وفتح المزيد من المجالات للمساهمة فيها وتطويرها.

الشكل رقم (02): نموذج تصميمي للمقاولاتية كمدخل للتنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة

7. خاتمة:

تعتبر المقاولاتية مخرجا قويا لاقتصاديات الدول نحو نمو زاهر ومستمر، محققة بذلك التنمية سواء للجيل الحالي أو الأجيال القادمة على مستوى كل الجوانب الاقتصادية، الثقافية، البيئية، السياسية ولا سيما الجانب الاجتماعي كما جاءت به نتائج هذه الدراسة، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

- ادرك المقاول أن الأخذ بالاستدامة تشكل المحرك الرئيسي في المضي نحو تحقيق النجاح وراء مثل هذا النوع من المبادرات، ليظهر في عالم الأعمال المقاول البيئي بعد طرح ضرورة تحقيق التطور الإيجابي و اشكالية المحافظة على "الكوكب"، إلا أن هذا لا يكفي فمن الضروري لتكتمل المهمة أن يكون مسؤولا اجتماعيا ويركز على تعزيز الرفاه للمجتمع، وأن الدمج بين الأبعاد البيئية والجوانب الاجتماعية معا يترجم في مفهوم ثالث يتجسد في المقاول المستدام الذي يجمع الجوانب المتكاملة للاستدامة، بهدف تحقيق قيمة إضافية في الاقتصاد، تحسين الوضع الاجتماعي وحماية البيئة.

- تولي المقاولاتية المستدامة اهتماما بالغا بالبعد الاجتماعي قبل وبعد انجاز الأعمال، في البداية يكون الإهتمام بوضعية المقاول ومدى قناعته وادراكه للفرص ليصبح في الأخير نموذجا ناجحا في مجتمعه مساهما بذلك بتوفير فرص العمل وتقديم منتجات وخدمات، محاربا بذلك الفقر والبطالة.

- يعتبر موضوع المقاولاتية المستدامة واحدا من المجالات الأكثر إثارة والأسرع نموا، خاصة مع تعدد التخصصات وتنوع المناهج الذي يضيف فرص للإبداع لمجال البحث. إذ يتخطى تركيز المقاولاتية المستدامة العمليات اليومية والجانب التنظيمي، لتركز أكثر على الشخصية المبادرة والمبتكرة والأهداف المنشودة التي تصب في قالب الاستدامة، باعتبار المقاولاتية المستدامة التوليفة التي تجمع بين تحقيق المكاسب، استغلال الاختلالات والتحول نحو الاستدامة، وأن المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية المحققة تعود بالنفع على كل من منظمة الأعمال، الأفراد والمجتمع ككل، وعليه فأساس انطلاق المبادرة المقاولاتية هي فرص تترجم إلى منتجات، خدمات أو عمليات إنتاج مستقبلية، يتم اكتشافها واستغلالها من قبل المقاول المستدام الذي يصطاد الفرص مستغلا الاختلال والفشل الحاصلان في الأسواق غير المستدامة، وبالتالي تحويل قطاع بكامله نحو فكرة الاستدامة.

- مع صياغة المفهوم ثلاثي المعايير TBL كلغة جديدة للتعبير عن مدى تجسيد القيم المستدامة في ممارسات الأعمال، فمن الضروري للمقاول المستدام معرفة ما يجب فعله والالتزام به ليستمر ويتطور، وعليه يشمل نموذج المقاولاتية المستدامة المبني على هذا المفهوم على كل من البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي والبعد الثقافي، ليتطور هذا المفهوم إلى "تشكيلة الـ P3 : الألف ا رد People ، الكوكب Planet والربح Profit"، الممثلة للركائز الأساسية لتعزيز روح المبادرة المستدامة وضمان استمرار المشاريع المقاولاتية المستدامة.

-الإقتراحات:

فيما يلي بعض الإقتراحات التي تساهم في تحقيق أهداف الدراسة:

- التركيز على التعليم المقاولاتي في كل الأطوار التعليمية.
- نشر الثقافة المقاولاتية المستدامة عن طريق استعمال كل الوسائط الممكنة.
- استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة المقاولاتية ولا سيما المقاولاتية الرقمية.
- تشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الفرد من خلاله دعمه في كل مراحل التعليمية في تجسيد أفكاره على أرض الواقع.
- التنسيق مع مختلف المؤسسات الفاعلة وأصحاب المصالح من أجل تسهيل انشاء المشاريع الصغيرة.

8. المراجع:

-المراجع باللغة العربية-

- باتر محمد علي وردم. (2003). *العالم ليس للبيع- مخاطر العولمة على التنمية المستدامة*. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
- حسونة عبد الغني. (2012). *الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدام*. أطروحة دكتوراه في قانون الأعمال. بسكرة / الجزائر: جامعة بسكرة.
- ريد ديب؛ سليمان مهنا. (2009). *التخطيط من أجل التنمية المستدامة*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، الجمهورية العربية السورية، المجلد الخامس والعشرون، صفحة 489.
- عثمان محمد غنيم، و ماجد أبو زنت. (2007). *التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. عمان، الأردن: دار صفاء.

- مراد ناصر. (2010). *التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر*. مجلة التواصل(26)، صفحة 141

-المراجع باللغة اللاتينية-

- Criado-Gomis, A., Cervera-Taulet, A., & Iniesta-Bonillo, M.-A. (2017). Sustainable Entrepreneurial Orientation: A Business Strategic Approach for Sustainable Development. 9(9), 1667.
- GEM Global Entrepreneurship Monitor. (2019). Global Report 2019. Retrieved from <https://www.gemconsortium.org/data/key-aps>
- Hamschmist, J., & al. (2008). *Sustainable Innovation and Entrepreneurship : new perspectives in reserch on crporate sustainability*. Cheltenham, UK, Northampton, MA, USA: Edward Elgar.
- Kyrö, P. (2015). *Handbook of Entrepreneurship and Sustainable Development Research*. Cheltenham, UK, Northampton, MA, USA: Edward Elga.
- Madjid, I. A., & Koe, W.-L. (2012). Sustainable Entrepreneurshio (SE): A Revised Model Based on Triple Bottom Line (TBL). *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 2(6).
- *Making Ecopreneurs: Developing Sustainable Entrepreneurship*. (2010). Michael Schaper. England: Grower Publishing Limited, England
- Nadim, A., & Lussier, R. N. (2012). Sustainability as a Small Business Competitive Strategy. *Journl of Small Business Strategy*, V.
- *Développement Durable Pour Une Entreprise Compétitive*. (2005). Octave Gélénier و Autres. Paris: Esf .et Responsable
- Rey, L. (2011). Sustainable Entrepreneurship and its Viability. *Master thesis in Sience in Entrepreneurship, Strategy and Organiations Economics, Erasmus School of Economics*. Rotterdam.

- Slavica Singer، و al. (2015). GEM Global Entrepreneurship Monitor 2017 Global report. (Global Entrepreneurship Research Association (GERA)
- Stellingwerf, J. B. (2012). Sustainable Entrepreneurship: The Motivation and Challenges of Sustainable Entrepreneurs in the renewable Energy Industrie. *Master Thesis within Business Administration: Strategic Entrepreneurship, Jönköping International Business School*. Jönköping University.
- Tilley, F., Parrish, B. D. J. W. r. o. e., management, & development, s. (2006). From poles to wholes: facilitating an integrated approach to sustainable entrepreneurship. 2(4), 281-294.
- Wei, Y. (2022). Regional governments and opportunity entrepreneurship in underdeveloped institutional environments: An entrepreneurial ecosystem perspective. *Research Policy*, 51(1), 104380. doi: HYPERLINK "https://doi.org/10.1016/j.respol.2021.104380"
<https://doi.org/10.1016/j.respol.2021.104380>